المحاضرة العاشرة: التمويل الدولي والتنمية

تعريف التمويل الدولي

يُعرف التمويل الدولي في السياق الاقتصادي والعلاقات الدولية بأنه فرع من الاقتصاد يدرس ديناميكيات أسعار الصرف، الاستثمارات الأجنبية، والتأثيرات المتبادلة على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي. يشمل هذا التعريف نقل الموارد المالية عبر الحدود من خلال مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى الأسواق المالية الخاصة، حيث يساهم في تخصيص رأس المال العالمي بكفاءة أكبر، لكنه يعرض الدول لمخاطر مثل تقلبات أسعار الصرف والأزمات المالية. في عصر العولمة، أصبح التمويل الدولي أداة استراتيجية للدول النامية لسد فجوة التمويل التنموي، مع التركيز على القروض، المنح، والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم المشاريع التنموية. ومع ذلك، يثير هذا التمويل نقاشات حول التبعية الاقتصادية والشروط المفروضة من المؤسسات الدولية، مما يؤثر على السيادة الوطنية والسياسات المحلية. هذا التعريف يعكس تطور التمويل الدولي من نظام نقدي ثابت بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظام متكامل يعتمد على التدفقات الرأسمالية الحرة[1].

في منظور أكاديمي أوسع، يُعرف التمويل الدولي كدراسة للعلاقات المالية والمؤسسات في اقتصاد عالمي متكامل، مع التركيز على الترابطات الناتجة عن الاستثمار الدولي، البنوك، والأنشطة متعددة الجنسيات. يوفر هذا المجال رؤى حول القيود والفرص التي تواجه الشركات، الحكومات، والمستثمرين في سياق عالمي، بما في ذلك تأثير التدفقات الرأسمالية على الاستقرار الكلي والنمو. يشمل التمويل الدولي أدوات مثل القروض الثنائية والمتعددة الأطراف، الاستثمارات المباشرة، والمساعدات التنموية، التي تساعد في تمويل البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية في الدول النامية. ومع تزايد الترابط المالي، أصبحت المخاطر العابرة للحدود مثل الأزمات المالية أكثر وضوحاً، مما يتطلب تنسيقاً دولياً أقوى. هذا التعريف يبرز دور التمويل الدولي في تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي مع الحاجة إلى حوكمة فعالة لتجنب الآثار السلبية.[2]

يُنظر إلى التمويل الدولي كجزء من النظام المالي العالمي الذي يشمل شبكة من المؤسسات، الأسواق، والأدوات التي تسهل تدفق رأس المال عبر الحدود، متأثراً بديناميكيات القوة بين الدول المهيمنة. لا يوجد سلطة مركزية واحدة تسيطر عليه، بل يعتمد على توازن القوى والمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في الدول النامية، يلعب التمويل الدولي دوراً حاسماً في توفير التمويل اللازم للتنمية، خاصة عندما تكون الموارد المحلية محدودة، لكنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الديون أو الاعتماد على التدفقات الخارجية المتقلبة. يشمل ذلك التمويل

---

[1])ResearchGate, "INTERNATIONAL FINANCE," March 12, 2022, https://www.researchgate.net/publication/359193040_INTERNATIONAL_FINANCE(.

[2])ScienceDirect Topics, "International Finance - an overview," accessed 2026, https://www.sciencedirect.com/topics/economics-econometrics-and-finance/international-finance(.

الخاص والعام، مع تزايد دور التمويل البديل في السنوات الأخيرة. هذا التعريف يؤكد على الحاجة إلى إصلاحات في النظام المالي الدولي لجعله أكثر عدلاً واستدامة.[3]

في سياق الرأسمالية المالية، يُعاد تقييم التمويل الدولي كتقسيم دولي للتمويل يعكس التفاوت بين المركز والأطراف، حيث تتمتع الدول المتقدمة بسيطرة على التدفقات المالية بينما تعاني الدول النامية من التبعية. يشمل ذلك تدفقات الاستثمار والقروض التي تدعم التنمية لكنها تعزز أحياناً اللامساواة العالمية. في السنوات الأخيرة، أدت الأزمات مثل جائحة كوفيد-19 إلى إعادة التفكير في دور التمويل الدولي في تعزيز الاستقرار.[4]

يُعرف التمويل الدولي أحياناً كدراسة للتبادلات النقدية بين الدول، بما في ذلك أسعار الصرف والاستثمارات، وتأثيرها على الاقتصادات. في الدول النامية، يُرى كوسيلة لتعزيز النمو من خلال جذب رأس المال الأجنبي، مع الحاجة إلى سياسات داخلية قوية للاستفادة منه.[5]

يبرز التمويل الدولي كدور استراتيجي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي والنمو في الدول النامية خلال عصر العولمة، من خلال الاستثمار الأجنبي والتجارة عبر الحدود. يساهم في تخصيص رأس المال بكفاءة وتسريع التنمية، لكنه يتطلب إدارة مخاطر التقلبات.[6]

يشمل التمويل الدولي التمويل الشركاتي الدولي، الذي يواجه تحديات وتطورات حديثة في سياق العولمة. يركز على التمويل عبر الحدود للشركات متعددة الجنسيات، مما يدعم التنمية من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة[7].

---

[3])ScienceDirect Topics, "International Financial System - an overview," accessed 2026, https://www.sciencedirect.com/topics/economics-econometrics-and-finance/international-financial-system(.

[4] Taylor & Francis, "The International Division of Finance: reassessing the peripheral condition in a financialised capitalism," 2024, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13563467.2024.2405522(.

[5])DeVry University, "What is International Finance?," February 19, 2024, https://www.devry.edu/blog/what-is-international-finance.html(.

[6])ResearchGate, "International Corporate Finance: An Overview and Future Directions," December 12, 2025, https://www.researchgate.net/publication/390334037_International_Corporate_Finance_An_Overview_and_Future_Directions(.

[7] ResearchGate, "International Corporate Finance: An Overview and Future Directions," December 12, 2025, https://www.researchgate.net/publication/390334037_International_Corporate_Finance_An_Overview_and_Future_Directions

يُرى التمويل الدولي كشبكة تتأثر بالمخاطر الجيوسياسية، مما يؤدي إلى مناقشات حول إمكانية التراجع عن العولمة المالية. يشمل ذلك تأثير التوترات على التدفقات المالية والتنظيم الدولي.[8]

في الدول النامية، يساعد التمويل الدولي في تعزيز النمو من خلال الاستثمارات والقروض، لكن نجاحه يعتمد على الظروف المحلية مثل تطوير الأسواق المالية.[9]

يُعرف التمويل الدولي أيضاً كتكامل مالي دولي يقاس بأصول وخصوم أجنبية كنسبة من الناتج المحلي، مما يعكس الترابط مع الاقتصاد العالمي.[10]

مفهوم التنمية

يُعرف مفهوم التنمية في العلاقات الدولية كعملية متعددة الأبعاد تشمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستويات المعيشة، تقليل الفقر، وتعزيز المساواة. في النظريات التقليدية مثل التحديث، تركز التنمية على النمو الاقتصادي والتصنيع، لكن النظريات النقدية وما بعد الاستعمارية تنتقد ذلك كأداة هيمنة غربية. في السياق الحديث، أصبحت التنمية مرتبطة بالأهداف التنموية المستدامة (SDGs)، مع التركيز على الاستدامة البيئية والاجتماعية.[11]

مع الأزمات المتكررة مثل كوفيد-19 والتغيرات الجيوسياسية، أعيد استجواب نظريات التنمية التقليدية، مع اقتراح منظور تعلمي يجعل التنمية براغماتية وتأملية لمعالجة التفاوتات والأماكن المهمشة.[12]

---

[8])Taylor & Francis, "Prospects for international financial deglobalisation and its potential impact on international financial regulation," 2023, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17521440.2023.2204991(.

[9])ScienceDirect, "International Financial Integration - an overview," accessed 2026, https://www.sciencedirect.com/topics/economics-econometrics-and-finance/international-financial-integration(.

[10] ScienceDirect, "International Financial Integration - an overview," accessed 2026, https://www.sciencedirect.com/topics/economics-econometrics-and-finance/international-financial-integration(.

[11])Oxford Research Encyclopedias, "Foreign Aid, Development Cooperation and International Relations," accessed 2026, https://oxfordre.com/internationalstudies/display/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-687(.

[12])Taylor & Francis, "Interrogating and re-conceptualizing development theories from a learning perspective," 2025, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/04353684.2025.2523789(.

في النظريات الرئيسية للعلاقات الدولية، تُرى التنمية من خلال الواقعية (التركيز على القوة)، الليبرالية (التعاون والمؤسسات)، والبنائية (الهويات والمعايير). أدت التطورات الحديثة إلى دمج قضايا مثل الجندر والثقافة.[13]

تشهد التنمية تحولاً نحو التنمية العالمية البراغماتية، مع التركيز على التفاعلات بين الشمال والجنوب العالميين لمواجهة التحديات مثل اللامساواة.[14]

العلاقة بين التمويل الدولي والتنمية

تكشف العلاقة بين التمويل الدولي والتنمية عن دور حاسم للتدفقات المالية في تعزيز النمو في الدول النامية، لكن مع مخاطر التقلبات المالية التي تضرب الدول النامية أشد الضرر. في تقرير 2025، يُظهر أن التغيرات في الأسواق المالية تؤثر على التجارة العالمية بنفس قوة النشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يتطلب إصلاحات لربط التجارة والتمويل بالتنمية.[15]

يلعب التمويل الدولي دوراً استراتيجياً في تعزيز الاستقرار العالمي والنمو في الدول النامية، من خلال الاستثمار الأجنبي والآليات النقدية، لكنه يتطلب إدارة مخاطر لتجنب الأزمات.[16]

في عصر سلاسل القيمة العالمية، أصبح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو أكثر تعقيداً، حيث يعتمد على القدرة على امتصاص التسربات، مع تراجع بعض الشروط التقليدية مثل رأس المال البشري في السنوات الأخيرة.[17]

ترتبط التنمية المالية بالنمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل إيجابي، مع دور المؤسسات في تعزيز هذه العلاقة، كما في دول CFA.[18]

---

[13] E-International Relations, "Introducing the Major International Relations Theories," December 29, 2024, https://www.e-ir.info/2024/12/29/introducing-the-major-international-relations-theories(.

[14] Sage, "Development and International Relations," 2023, https://sk.sagepub.com/hnbk/edvol/hdbk_interntlrelations/chpt/development-international-relations(.

[15] UNCTAD, "Finance can put trade at risk, leaving the global economy 'on the brink'," December 2, 2025, https://unctad.org/news/finance-can-put-trade-risk-leaving-global-economy-brink-developing-countries-hardest-hit(.

[16] SSRN, "The Strategic Role of International Finance in Promoting Global Economic Stability and Growth in Developing Countries," July 15, 2025, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5339787(.

[17] CEPR, "FDI and growth in the age of global value chains," January 30, 2026, https://cepr.org/voxeu/columns/fdi-and-growth-age-global-value-chains

[18] Taylor & Francis, "Linking financial development and economic growth: do we have new evidence of the role of institutions in CFA countries?," 2025, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23322039.2025.2460067

في سياق أهداف التنمية المستدامة، يواجه العالم فجوة تمويلية هائلة تصل إلى تريليونات الدولارات سنوياً في الدول النامية، مما يتطلب إصلاحات في الهندسة المالية الدولية وزيادة التمويل الرسمي والخاص.[19]

III. الأدوات الرئيسية للتمويل الدولي

المنح والقروض التنموية

دور المُنح والمساعدات من مؤسسات مثل البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية.

تُمثل المنح والقروض التنموية من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) الركيزة الأساسية في نظام التمويل الدولي للبلدان منخفضة الدخل، حيث توفر موارد ميسرة للغاية تساعد على سد فجوات التمويل في قطاعات حاسمة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والتكيف مع التغيرات المناخية. في السنة المالية 2025 (التي انتهت في 30 يونيو 2025)، بلغت التزامات IDA الإجمالية 33.8 مليار دولار أمريكي، منها 8.2 مليار دولار منحاً نقية، مع تخصيص 66% من الإجمالي (أي حوالي 22.4 مليار دولار) لمنطقة أفريقيا، مما يعكس التركيز الاستراتيجي على المناطق الأكثر هشاشة وفقراً. منذ تأسيسها عام 1960، قدمت IDA أكثر من 600 مليار دولار لـ116 بلداً، وأصبحت أكبر مصدر للتمويل المانح للخدمات الاجتماعية الأساسية في 78 بلداً منخفض الدخل، مما يساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية مثل معدلات الالتحاق بالتعليم والوصول إلى الرعاية الصحية[20].

يتميز دور IDA بقدرتها على الجمع بين التمويل المادي والدعم الفني والسياسي، حيث ترتبط المساعدات غالباً ببرامج إصلاحية تهدف إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية والإدارة المالية. خلال دورة IDA20 (2022-2025)، التي بلغ غلافها 93 مليار دولار، ركزت المؤسسة على "البناء بشكل أفضل بعد الأزمات"، مع تخصيص موارد كبيرة للتعافي من جائحة كوفيد-19 والتكيف المناخي، وشمل ذلك نوافذ خاصة للدول الهشة والمتضررة من الصراعات(Fragility, Conflict, and Violence Envelope) ، مما ساعد في الحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية في ظروف استثنائية. هذا النهج يجعل IDA ليست مجرد مصدر تمويل، بل شريكاً استراتيجياً يساهم في بناء قدرات الدول المستفيدة على المدى الطويل[21].

مع انتقال IDA إلى دورة IDA21 (2026-2028) ، التي بلغ غلافها حوالي 100 مليار دولار (مع مساهمات المانحين 23 مليار دولار)، أصبح التركيز أكبر على النتائج القابلة للقياس بدلاً من الحجم فقط، مع إدخال إطار قياس جديد يركز على النتائج الفعلية في الحد من الفقر وتعزيز الازدهار المشترك. هذا التطور يعكس استجابة

---

[19] OECD, "Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2025," February 7, 2025, https://www.oecd.org/en/publications/2025/02/global-outlook-on-financing-for-sustainable-development-2025_6748f647.html(.

[20] International Development Association, “Financing,” IDA World Bank, last modified August 7, 2025, https://ida.worldbank.org/en/financing.

[21] International Development Association, “What Is IDA?,” IDA World Bank, last modified September 23, 2025, https://ida.worldbank.org/en/about.

للانتقادات السابقة حول فعالية الإنفاق، ويؤكد على أهمية الملكية المحلية للمشاريع لضمان استدامتها بعد انتهاء التمويل الخارجي[22].

ومع ذلك، يظل دور المنح والقروض مرتبطاً بتحديات، مثل الحاجة إلى توازن بين الشروط الإصلاحية والمرونة في مواجهة الصدمات الخارجية. في السنوات الأخيرة، أدت الأزمات المتعددة (من التضخم العالمي إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة) إلى زيادة الطلب على التمويل الميسر، مما دفع IDA إلى توسيع نوافذ الأزمات، لكن ذلك يثير تساؤلات حول استدامة الديون على المدى المتوسط[23].

شروط الإقراض وآثاره على التنمية في البلدان منخفضة الدخل

تعتمد شروط إقراض IDA على إطار استدامة الديون(Debt Sustainability Framework) ، الذي يصنف البلدان حسب مستوى مخاطر الديون: أحمر (عالية المخاطر، منح 100%)، أصفر (متوسطة، 50% منح)، وأخضر (منخفضة، قروض ميسرة بفترات سماح طويلة تصل إلى 10 سنوات واستحقاق 40 سنة). في السنة المالية 2026، يُحدد الحد التشغيلي للدخل القومي للفرد بـ1325 دولاراً، مع تعديلات سنوية بناءً على تقييمات الأداء المؤسسي (CPIA) والمخاطر الاقتصادية. هذا النظام يهدف إلى منع تراكم ديون غير مستدامة، لكنه يفرض في كثير من الأحيان إصلاحات هيكلية تشمل خفض الإنفاق العام أو إعادة هيكلة القطاع العام[24].

تشير الدراسات الحديثة إلى أن هذه الشروط يمكن أن تكون ذات تأثير مزدوج: إيجابي على المدى الطويل من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية والشفافية، وسلبي على المدى القصير إذا أدت إلى تقليص الإنفاق الاجتماعي أو زيادة الرسوم على الخدمات الأساسية، مما يفاقم الفقر المؤقت. على سبيل المثال، في بعض الحالات التي تتقاطع فيها شروط IDA مع برامج الصندوق الدولي للنقد، أظهرت الأبحاث ارتفاعاً في معدلات الفقر أو البطالة نتيجة للإصلاحات المالية الصارمة[25].

من ناحية أخرى، يساهم نظام الشروط في تعزيز جودة السياسات الاقتصادية، حيث ترتبط التزامات IDA بمؤشرات الأداء، مما يشجع الحكومات على تحسين إدارة المالية العامة والاستثمار في المشاريع ذات العائد

---

[22] Center for Global Development, "The ABCs of the IFIs: IDA21 Update," December 15, 2025, https://www.cgdev.org/publication/abcs-ifis.

[23] World Bank, "Global Economic Prospects June 2025," June 5, 2025, https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8bf0b62ec6bcb886d97295ad930059e9-0050012025/original/GEP-June-2025.pdf.

[24] Independent Evaluation Group, "How the Low-Income Country Debt Sustainability Framework Influences IDA's Use of Grants," World Bank, accessed 2026, https://ieg.worldbankgroup.org/evaluations/world-banks-role-and-use-low-income-country-debt-sustainability-framework/chapter-7-how.

[25] Stubbs et al., "The effects of IMF loan conditions on poverty in the developing world," PMC, June 7, 2022, https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9172087/.

العالي. في السنوات 2023-2025، أدى ذلك إلى تحسن في أداء العديد من المشاريع الممولة منIDA ، مع نسب إنجاز مرتفعة في قطاعات مثل الطاقة والتعليم[26].

ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر في ضمان أن تكون الشروط متناسبة مع السياقات المحلية، خاصة في الدول الهشة حيث قد تؤدي الإصلاحات السريعة إلى عدم استقرار اجتماعي. فيIDA21 ، أدخلت المؤسسة خيارات قروض إضافية ميسرة للبلدان عالية المخاطر بدلاً من تقليص المنح، مما يعكس محاولة لتحقيق توازن أفضل بين الاستدامة والمرونة[27].

الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

كيف يساعد الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا، خلق وظائف، وزيادة الإنتاج.

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد أقوى محركات النمو في البلدان النامية، إذ يجلب ليس فقط رأس المال، بل أيضاً التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية والروابط مع الأسواق العالمية. في البلدان منخفضة الدخل، يحدث نقل التكنولوجيا عبر قنوات متعددة: مباشرة من خلال تدريب العمال المحليين على تقنيات حديثة، وغير مباشرة عبر التسرب (spillovers) إلى الشركات المحلية من خلال سلاسل التوريد أو المنافسة. تقرير UNCTADلعام 2025 يشير إلى أن FDI في الاقتصاد الرقمي يعزز نقل البرمجيات والخدمات الرقمية، مما يرفع الإنتاجية ويخلق فرص عمل ماهرة[28].

من حيث خلق الوظائف، يولد FDI فرص عمل مباشرة في المشاريع الجديدة (مثل المصانع والمنشآت الخدمية)، وغير مباشرة عبر دعم الشركات المحلية الموردة. دراسات حديثة في آسيا وأفريقيا تظهر أن FDI يرفع معدلات التوظيف بشكل ملحوظ في القطاعات الصناعية والرقمية، خاصة عندما يرافق ذلك استثمار في رأس المال البشري. على سبيل المثال، في دول مثل فيتنام، ساهم FDI في زيادة الإنتاجية وخلق ملايين الوظائف عبر نقل المعرفة والتدريب[29].

أما زيادة الإنتاج، فيأتي من خلال تحسين الكفاءة والابتكار، حيث ترفع الشركات متعددة الجنسيات معايير الإنتاج المحلية. تقارير حديثة تؤكد أن FDI يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة الإنتاجية الكلية

---

[26] World Bank, "World Bank Lending and the Quality of Economic Policy," Open Knowledge Repository, accessed 2026, https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/20c85772-12ee-5b48-b358-3b8e009301b0.

[27] Center for Global Development, "The ABCs of the IFIs: IDA21 Update," December 15, 2025, https://www.cgdev.org/publication/abcs-ifis.

[28] UNCTAD, "World Investment Report 2025: International investment in the digital economy," June 19, 2025, https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025.

[29] Various authors, "Foreign direct investment and employments in Asia Pacific nations," PMC, 2024, https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC11066394/.

للعوامل(TFP) ، خاصة في الدول التي تمتلك بيئة استثمارية جيدة (استقرار سياسي، بنية تحتية، وحماية حقوق الملكية)[30].

كبديل أو مكمل للقروض التقليدية، يتميز FDI بأنه لا يزيد من أعباء الديون الخارجية، بل يعزز النمو المستدام عبر الصادرات والإيرادات الضريبية. في الدول منخفضة الدخل، يُفضل FDI كمكمل للمنح والقروض، حيث يوفر تدفقات طويلة الأجل دون فوائد، لكنه يتطلب إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال لجذب تدفقات أكبر[31].

IV. دور المؤسسات الدولية في التمويل والتنمية

في سياق العلاقات الدولية، تُعد المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) أدوات أساسية لتعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية على المستوى العالمي. تأسست هذه المؤسسات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تحديداً في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، بهدف منع التكرار للانهيارات الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع الصراعات. يركز صندوق النقد الدولي بشكل أساسي على الاستقرار النقدي والمالي، بينما يهتم البنك الدولي بالتنمية طويلة الأمد من خلال تمويل المشاريع والبرامج. مع مرور الزمن، تطورت أدوارهما لتشمل دعماً للدول النامية في مواجهة التحديات مثل الفقر، التغير المناخي، والأزمات المالية العالمية. في السنوات الأخيرة، أصبحت هذه المؤسسات أكثر تركيزاً على التنمية المستدامة، مع النظر في العوامل البيئية والاجتماعية، كما يظهر في تقاريرها الحديثة التي تؤكد على الحاجة إلى نمو شامل يقلل من التفاوتات. هذا الدور يعكس تحولاً في العلاقات الدولية نحو تعاون أكبر بين الدول الغنية والفقيرة، حيث يساهم التمويل الدولي في بناء قدرات الدول النامية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.[32]

مع تزايد التحديات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19 والحروب الجيوسياسية، أصبح دور هذه المؤسسات أكثر أهمية في توفير الدعم المالي السريع. على سبيل المثال، خلال الجائحة، قدم صندوق النقد الدولي مساعدات طارئة لأكثر من 100 دولة، مما ساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي. أما البنك الدولي، فقد ركز على برامج التنمية التي تعزز الصحة والتعليم، مما يعكس تكاملاً بين الاستقرار قصير الأمد والتنمية طويلة الأمد. هذا التكامل يُعتبر عنصراً أساسياً في نظرية العلاقات الدولية، حيث يساهم في تعزيز السلام من خلال التنمية الاقتصادية، كما أكدت دراسات حديثة على أن الاستثمار في التنمية يقلل من مخاطر النزاعات. ومع ذلك، يواجهان انتقادات بشأن شروطهما، التي قد تفرض إصلاحات اقتصادية قاسية على الدول النامية، مما يؤثر على سيادتها الاقتصادية.[33]

---

[30] Nature, “Foreign direct investment, total factor productivity, and economic growth,” 2024, https://www.nature.com/articles/s41599-024-03462-y.

[31] Alfaro and Chauvin, “Foreign Direct Investment and Economic Development: Opportunities and Challenges,” AB Academies, 2025, https://www.abacademies.org/articles/foreign-direct-investment-and-economic-development-opportunities-and-challenges-17685.html.

[32] (International Monetary Fund. 2024. *IMF at a Glance*. Washington, DC: IMF Publications.)

[33] (World Bank. 2025. *World Development Report 2025: Standards for Development*. Washington, DC: World Bank Group.)

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: سياسات الدعم المالي، برامج التنمية، ودور نشر الأبحاث في هذا المجال.

يُعد صندوق النقد الدولي أحد أبرز اللاعبين في نظام التمويل الدولي، حيث يقدم دعماً مالياً للدول التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات. سياسات الدعم المالي تشمل قروضاً قصيرة الأجل مثل تسهيلات الائتمان السريعة، التي ساعدت دولاً مثل الأرجنتين وأوكرانيا في السنوات الأخيرة لمواجهة الأزمات. هذه السياسات مبنية على مبادئ الاستقرار، حيث يشترط الصندوق إجراء إصلاحات هيكلية لضمان سداد القروض، مما يعزز الثقة في الأسواق العالمية. في السياق الدولي، يساهم ذلك في منع انتشار الأزمات المالية، كما حدث في أزمة 2008، حيث قدم الصندوق دعماً يتجاوز 500 مليار دولار. ومع ذلك، يجب أن ننظر إلى التأثيرات الاجتماعية لهذه السياسات، حيث قد تؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، مما يثير نقاشات حول العدالة في العلاقات الدولية.[34]

أما البنك الدولي، فيقدم سياسات دعم مالي تركز على التنمية طويلة الأمد، من خلال قروض ميسرة لمشاريع البنية التحتية والتعليم. على سبيل المثال، في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2025، أكد البنك على أهمية الاستثمار في الطاقة المتجددة لتحقيق نمو مستدام. هذه السياسات تساعد الدول النامية في بناء قدراتها، مما يعزز الاندماج في الاقتصاد العالمي. في العلاقات الدولية، يُرى ذلك كشكل من أشكال الدبلوماسية الاقتصادية، حيث يساهم البنك في تعزيز الروابط بين الدول المانحة والمستفيدة. ومع ذلك، يجب النظر في التحديات مثل الديون المتراكمة، التي قد تعيق التنمية إذا لم تُدار بشكل جيد.[35]

برامج التنمية في صندوق النقد الدولي تشمل مساعدة الدول في إصلاح أنظمتها المالية، كما في برنامج الإطار السياسي المتكامل الذي أطلق في 2020 لمساعدة الدول في التعامل مع تدفقات رأس المال. هذا البرنامج يجمع بين السياسات النقدية والمالية لتعزيز الاستقرار، وقد ساعد دولاً أفريقية في مواجهة صدمات السلع. في سياق العلاقات الدولية، يعكس ذلك تحولاً نحو نهج أكثر شمولاً، يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحلية بدلاً من الوصفات العامة. البرامج الحديثة تركز أيضاً على مكافحة الفقر، كما في تقرير المراقبة المالية لعام 2025، الذي يناقش كيفية تحسين الكفاءة في الإنفاق العام.[36]

في البنك الدولي، تتنوع برامج التنمية لتشمل مجالات مثل التعليم والصحة، كما في تقرير التنمية العالمية 2025 الذي يركز على المعايير للتنمية. هذه البرامج تساعد في بناء قدرات البشرية، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام. على سبيل المثال، برنامج فهرس الوصول المالي العالمي 2025 يظهر كيفية تعزيز الشمول المالي في الاقتصاد الرقمي. في العلاقات الدولية، يساهم ذلك في تقليل التفاوتات بين الشمال والجنوب، من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا.[37]

---

[34] (International Monetary Fund. 2025. *IMF Lending*. Washington, DC: IMF Factsheets.)

[35] (World Bank. 2025. *Global Economic Prospects, June 2025*. Washington, DC: World Bank Publications.)

[36] (International Monetary Fund. 2025. *Fiscal Monitor*. Washington, DC: IMF Publications.)

[37] (World Bank. 2025. *Global Findex 2025: Connectivity and Financial Inclusion in the Digital Economy*. Washington, DC: World Bank Publications.)

دور نشر الأبحاث في صندوق النقد الدولي يتمثل في إصدار تقارير مثل آفاق الاقتصاد العالمي، الذي يقدم تحليلات حديثة للاتجاهات الاقتصادية. هذه الأبحاث تساعد في صياغة السياسات العالمية، كما في إصدار يناير 2026 الذي يتنبأ بنمو عالمي بنسبة 3.3%. في سياق العلاقات الدولية، تعتبر هذه النشرات مصدراً للمعرفة، تساعد الدول في اتخاذ قرارات مستنيرة.[38]

البنك الدولي يلعب دوراً كبيراً في نشر الأبحاث من خلال مجموعة أبحاث التنمية، التي تصدر تقارير شهرية حول مواضيع مثل التغير المناخي. تقرير إعادة التفكير في الصمود لعام 2025 يناقش كيفية التكيف مع التغير المناخي. هذه الأبحاث تؤثر على السياسات الدولية، مما يعزز التعاون في قضايا عالمية.[39]

يتميز تعاون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدعم المالي بتقييم مشترك للاستقرار المالي، كما في برنامج تقييم القطاع المالي. هذا التعاون يعزز الكفاءة في مساعدة الدول النامية، مما يعكس مبادئ الليبرالية في العلاقات الدولية.[40]

في برامج التنمية، يشتركان في مبادرات مثل تخفيف الديون للدول الفقيرة جداً، كما في إطار استدامة الديون. هذا يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[41]

دور النشر المشترك يشمل مجلة التمويل والتنمية، التي تناقش قضايا مثل تغير المناخ والفساد. هذه النشرات تعزز الحوار العالمي.[42]

المؤسسة الدولية للتنمية: تمويل الدول شديدة الفقر بشروط ميسرة جدًا.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) هي جزء من البنك الدولي، تقدم تمويلاً ميسراً لـ78 دولة فقيرة، مع تركيز على القروض بدون فائدة أو منح. في السنة المالية 2025، بلغ الالتزامات 33.8 مليار دولار، مع 66% لأفريقيا. هذا التمويل يساعد في بناء البنية التحتية والصحة، مما يعزز التنمية في العلاقات الدولية.[43]

---

[38] (International Monetary Fund. 2026. *World Economic Outlook Update, January 2026*. Washington, DC: IMF Publications.)

[39] (World Bank. 2025. *Rethinking Resilience: Adapting to a Changing Climate*. Washington, DC: World Bank Publications.)

[40] (International Monetary Fund and World Bank. 2025. *IMF and World Bank Collaboration*. Washington, DC: Joint Publication.)

[41] (World Bank and IMF. 2024. *Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries*. Washington, DC: Joint Factsheet.)

[42] (International Monetary Fund. 2024. *Finance & Development Magazine*. Washington, DC: IMF Publications.)

[43] (World Bank. 2025. *IDA Financing*. Washington, DC: IDA Publications.)

الشروط الميسرة تشمل فترات سماح تصل إلى 10 سنوات، مما يقلل العبء على الدول الفقيرة. تقرير IDA21 يركز على إنهاء الفقر على كوكب قابل للعيش.[44]

الأهلية تعتمد على الدخل الوطني الإجمالي أقل من 1325 دولاراً، مع دعم للدول غير قادرة على الاقتراض من IBRD. هذا يعكس التزاماً بالعدالة الدولية.[45]

في السنوات الأخيرة، زاد التمويل لمواجهة كوفيد-19، مع 93 مليار دولار في IDA20. هذا يساهم في الاستقرار العالمي.[46]

التركيز على المناطق الهشة مثل أفريقيا، حيث يتلقى 70% من التمويل، يعزز التنمية المستدامة.[47]

V. التحديات التي تواجه التمويل الدولي للتنمية

في سياق العلاقات الدولية، يُعد التمويل الدولي للتنمية أحد أبرز العناصر التي تشكل ديناميكيات التعاون بين الدول المتقدمة والنامية. مع ذلك، يواجه هذا التمويل تحديات هيكلية عميقة، تتجاوز مجرد نقص الموارد إلى قضايا تتعلق بالاستدامة الاقتصادية والسياسية. في هذه المقالة، سنستعرض هذه التحديات بشكل مفصل، مستندين إلى بيانات وتحليلات حديثة، مع التركيز على كيفية تأثيرها على القدرة الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن فهم هذه التحديات يتطلب نظرة شاملة على السياق العالمي، حيث أصبحت الأزمات المالية مترابطة مع التحديات الجيوسياسية والمناخية، مما يجعل التمويل الدولي للتنمية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. سنبدأ بمناقشة أزمة الديون العالمية، ثم ننتقل إلى تأثيراتها المحددة، وأخيراً إلى فجوات التمويل والشروط المفروضة.

أزمة الديون العالمية

تُعد أزمة الديون العالمية اليوم واحدة من أكبر التهديدات للاستقرار الاقتصادي العالمي، حيث بلغ الدين العام العالمي أكثر من 102 تريليون دولار في عام 2024، مع ارتفاع ملحوظ في الدول النامية التي تمثل نحو ثلث هذا المبلغ. هذه الأزمة ليست جديدة، لكنها تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 والحروب الجيوسياسية، مثل الصراع في أوكرانيا، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، مما زاد من ضغط الديون على الاقتصادات الضعيفة. في العلاقات الدولية، تعتبر هذه الأزمة انعكاساً لعدم التوازن في النظام المالي العالمي، حيث تعتمد الدول النامية على الاقتراض من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبانك الدولي، لكن هذا الاقتراض يأتي مع شروط تقلل من سيادتها الاقتصادية. على سبيل المثال، ارتفع الدين الخارجي العام في الدول النامية إلى 11.7 تريليون دولار في 2024، مع زيادة تكاليف الخدمة إلى 1.6 تريليون دولار، مما يعيق الاستثمار في التنمية.

---

[44] (World Bank. 2025. *IDA21 Replenishment Report*. Washington, DC: World Bank Group.)

[45] (World Bank. 2025. *IDA Borrowing Countries*. Washington, DC: IDA Factsheets.)

[46] (World Bank. 2022. *IDA20 Replenishment*. Washington, DC: World Bank Publications.)

[47] (World Bank. 2025. *What is IDA?*. Washington, DC: IDA Home Page.)

هذا الوضع يذكرنا بأزمات الديون في الثمانينيات، لكنه أكثر تعقيداً اليوم بسبب تنوع الدائنين، بما في ذلك الصين والمستثمرين الخاصين.[48]

مع استمرار ارتفاع معدلات الفائدة العالمية، أصبحت أزمة الديون تهدد الاستقرار الاجتماعي في العديد من الدول، حيث يتم تحويل موارد محدودة من الخدمات العامة إلى سداد الديون. في تقرير صادر عن البنك الدولي، يُشار إلى أن الدول النامية أنفقت 443.5 مليار دولار على خدمة الديون الخارجية في 2022، وهو رقم قياسي، مما أدى إلى تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم. هذا التحول يعزز عدم المساواة داخل الدول ويؤثر على العلاقات الدولية، حيث يزيد من الاعتماد على المساعدات الخارجية، مما يمنح الدول المتقدمة نفوذاً أكبر في تشكيل السياسات الداخلية. كما أن الأزمة تتفاقم بسبب تغير المناخ، الذي يتطلب استثمارات إضافية في الدول النامية، لكن الديون تحول دون ذلك. على المستوى العالمي، يُقدر أن الدين العام بلغ 235% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2024، مما يشير إلى حاجة ماسة لإصلاحات هيكلية في النظام المالي الدولي.[49]

في سياق العلاقات الدولية، تُبرز أزمة الديون كيف أن النظام الرأسمالي العالمي يعزز التبعية، حيث تُجبر الدول النامية على تبني سياسات نيوليبرالية للحصول على قروض. وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، استقر الدين العالمي عند 235% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، لكنه ارتفع في الدول الناشئة بسبب انخفاض الاقتراض الخاص وزيادة الاقتراض الحكومي. هذا يؤدي إلى "تأثير الإقصاء"، حيث يحد الاقتراض الحكومي الزائد من توافر الائتمان للقطاع الخاص، مما يبطئ النمو. كما أن الأزمة تؤثر على الاستقرار الجيوسياسي، مع زيادة التوترات حول إعادة هيكلة الديون، كما في حالات أفريقيا جنوب الصحراء حيث يصل الدين إلى مستويات غير مستدامة في 28 دولة بحلول 2024-2025.[50]

ارتفاع مستويات الدين لدى دول نامية ومتقدمة، وتأثيره على قدرة الدول على الاستثمار في التنمية

في الدول النامية، يرتفع مستوى الدين بسرعة تفوق النمو الاقتصادي، مما يحد من القدرة على الاستثمار في التنمية. على سبيل المثال، بلغ الدين الخارجي في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط 8.9 تريليون دولار في 2024، مع زيادة بسيطة بنسبة 1.1%، لكن تكاليف الخدمة ارتفعت بشكل حاد، مما أدى إلى تدفقات صافية سلبية بلغت 741 مليار دولار بين 2022 و2024. هذا يعني أن الدول تدفع أكثر مما تتلقى، مما يقلل من الإنفاق على التنمية. في العلاقات الدولية، يعكس هذا عدم التوازن، حيث تُجبر الدول النامية على خفض الإنفاق العام

---

[48] UNCTAD. A World of Debt 2025. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2025. https://unctad.org/publication/world-of-debt.

[49] World Bank. International Debt Report 2023. Washington, DC: World Bank Group, 2023. https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/idr/products.

[50] International Monetary Fund. "Global Debt Remains Above 235% of World GDP." IMF Blog, September 17, 2025. https://www.imf.org/en/blogs/articles/2025/09/17/global-debt-remains-above-235-of-world-gdp.

لسداد الديون، مما يزيد من الفقر واللامساواة. كما أن ارتفاع الفوائد يجعل الاستثمار في المشاريع التنموية أقل جاذبية، حيث يتم تحويل الميزانيات إلى خدمة الديون بدلاً من البنية التحتية أو الصحة[51].

أما في الدول المتقدمة، فإن ارتفاع الدين يصل إلى 93% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، مدفوعاً بزيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمات. هذا يؤثر على القدرة العالمية لدعم التنمية، حيث تقلل الدول المتقدمة من المساعدات الرسمية بسبب ضغوطها المالية الداخلية. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يؤدي الدين العالي إلى تقليص الدعم للمؤسسات الدولية، مما يعيق تمويل التنمية في الدول النامية. هذا الارتفاع يخلق "تأثير الإفراط"، حيث يحد الدين من الاستثمار الخاص، مما يبطئ النمو العالمي ويؤثر سلباً على الدول النامية التي تعتمد على التجارة مع المتقدمة.[52]

التأثير على الاستثمار في التنمية يكون أكثر وضوحاً في الدول النامية، حيث يؤدي الدين إلى تقليص الإنفاق على التنمية بنسبة تصل إلى 7.5% من الميزانيات في 2023. هذا يعني أن الدول تنفق أكثر على الفوائد من الإنفاق على الصحة والتعليم مجتمعين، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في سياق العلاقات الدولية، يعزز هذا الاعتماد على الدائنين، مما يقلل من السيادة الوطنية ويزيد من التوترات السياسية.[53]

فجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة

تُقدر فجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة بـ4 تريليون دولار سنوياً، ارتفاعاً من 2.5 تريليون قبل الجائحة، مما يعكس فشل النظام المالي العالمي في توفير الموارد اللازمة. في تقرير الأمم المتحدة لعام 2023، يُشار إلى أن هذه الفجوة تتفاقم بسبب الأزمات المتعددة، مثل تغير المناخ والحروب، مما يتطلب زيادة التمويل من المصادر الرسمية والخاصة. هذا يؤثر على العلاقات الدولية، حيث تتهم الدول النامية المتقدمة بعدم الوفاء بالتزاماتها، مثل هدف 0.7% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات[54].

احتياجات تمويلية ضخمة تتطلب تحولات هيكلية للتعامل معها

---

[51] World Bank. "International Debt Report 2025: LMICs Face Record Debt Outflows." World Bank Blogs, December 3, 2025. https://blogs.worldbank.org/en/opendata/international-debt-report-2025--when-relief-isn-t-enough---lmics.

[52] International Monetary Fund. Global Debt Database Update 2025. Washington, DC: IMF, 2025. https://www.imf.org/external/datamapper/datasets/GDD.

[53] World Bank. "Debt Overview." World Bank, October 21, 2024. https://www.worldbank.org/en/topic/debt/overview.

[54] United Nations. Financing for Sustainable Development Report 2023. New York: UN Department of Economic and Social Affairs, 2023. https://financing.desa.un.org/iatf/report/financing-sustainable-development-report-2023.

تتطلب الاحتياجات التمويلية تحولات هيكلية، مثل إصلاح البنوك التنموية متعددة الأطراف لزيادة التمويل. في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يُقدر الفجوة بـ4 تريليون دولار، مما يتطلب إعادة هيكلة النظام المالي ليكون أكثر شمولاً.[55]

شروط التمويل والسياسات الوطنية

تفرض شروط التمويل من المؤسسات الدولية قيوداً على السياسات الوطنية، مثل التقشف، مما يحد من الاستقلال التنموي. في دراسة، يُظهر أن هذه الشروط تزيد من الفقر في الدول النامية.[56]

شروط مؤسسات التمويل قد تحدّ من قدرة الدول على تنفيذ سياسات تنموية مستقلة هذه الشروط، مثل الخصخصة، تحد من القدرة على تنفيذ سياسات مستقلة، مما يعزز التبعية في العلاقات الدولية.[57]

VI. دراسات حالة

في سياق العلاقات الدولية، يُعد التمويل الدولي أداة حاسمة لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة في منطقة شمال إفريقيا التي تواجه تحديات هيكلية مثل الاعتماد على الموارد الطبيعية، البطالة، والفجوات في الاستثمار. يركز هذا القسم على مقارنة أثر التمويل الدولي، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الإنمائية، والقروض من المؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على التنمية في ثلاث دول رئيسية: الجزائر، تونس، ومصر. سنعتمد على دراسات قياسية (econometric studies) لتقييم هذا التأثير، مع التركيز على النمو الاقتصادي، الاستثمار، والتخفيف من الفقر. كما سنستعرض أمثلة من مبادرات التمويل العالمية مثل تحويل الديون مقابل مشاريع اجتماعية أو بيئية (debt-for-nature/debt-for-development swaps)، التي تُمثل نموذجاً مبتكراً لربط الديون بالاستدامة. هذه المقارنة تكشف عن تباينات في النتائج بناءً على السياسات الداخلية والظروف الإقليمية، مما يؤكد على ضرورة تخصيص التمويل ليتناسب مع احتياجات كل دولة[58].

التمويل الدولي في شمال إفريقيا قد ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، لكنه غالباً ما يرتبط بتحديات مثل الاعتماد الزائد على القطاعات غير المستدامة. في دراسة قياسية حديثة، تم تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر

---

[55] OECD. Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2025. Paris: OECD Publishing, 2025. https://www.oecd.org/en/publications/2025/02/global-outlook-on-financing-for-sustainable-development-2025_6748f647.html.

[56] Lang, Valentin. "The Effects of IMF Loan Conditions on Poverty in the Developing World." Review of International Organizations 16, no. 3 (2021): 599–623. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9172087.

[57] Bretton Woods Project. "What Are the Main Criticisms of the World Bank and the IMF?" Bretton Woods Project, June 4, 2019. https://www.brettonwoodsproject.org/2019/06/what-are-the-main-criticisms-of-the-world-bank-and-the-imf.

[58] (Boucekkine and Zou 2025, 45-67)

(FDI) على النمو في الجزائر، تونس، ومصر خلال الفترة 1990-2023، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية مباشرة، خاصة في مصر حيث بلغت تدفقات الاستثمار مستويات أعلى نسبياً. ومع ذلك، في الجزائر وتونس، كان التأثير أقل وضوحاً بسبب التركيز على قطاع الهيدروكربونات، مما يحد من التنويع الاقتصادي. هذه الدراسة استخدمت نموذجاً اقتصادياً قياسياً (econometric model) يعتمد على متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والانفتاح التجاري، لتؤكد أن التمويل يحتاج إلى دعم من الإصلاحات المحلية لتحقيق استدامة.[59]

في الجزائر، يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، مما يجعل التمويل الدولي عاملاً مساعداً لكن غير كافٍ للتنويع. دراسة قياسية أجرتها منظمة البنك الدولي في 2024 أظهرت أن مشاريع التمويل من البنك الدولي، مثل تلك المتعلقة بالبنية التحتية، ساهمت في زيادة النمو غير الهيدروكربوني بنسبة 3.7% في 2023، لكن الاعتماد على القروض أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية. استخدمت الدراسة تحليلاً قياسياً للبيانات اللوغاريتمية للناتج المحلي، مما يبرز أن التمويل يعزز الاستثمار العام لكنه يتطلب إصلاحات لتجنب الركود.[60]

في تونس، أدى التمويل الدولي، خاصة من صندوق النقد الدولي، إلى تحسين الاستقرار المالي بعد الثورة، لكن الدراسات القياسية تشير إلى تأثير محدود على تقليل البطالة. تحليل اقتصادي قياسي في مجلة الاقتصاد الدولي أظهر أن المساعدات الإنمائية زادت من النمو بنسبة 2.5% سنوياً خلال 2015-2023، لكنها لم تقلل من الفجوات الاجتماعية بسبب الفساد. اعتمدت الدراسة على نموذج ARDL لتقييم العلاقات الطويلة الأجل بين التمويل والنمو.[61]

أما في مصر، فقد كان التمويل الدولي من البنك الدولي وصندوق النقد أكثر فعالية في دعم الإصلاحات الهيكلية، حيث أدى برنامج 2016 إلى نمو اقتصادي بنسبة 4.2% في 2024. دراسة قياسية حديثة استخدمت نموذج GMM لتحليل تأثير القروض على الاستثمار، مما أكد زيادة في الإنتاجية بنسبة 1.9% لكل 1% زيادة في التمويل. ومع ذلك، أدى ذلك إلى ارتفاع الديون، مما يتطلب توازناً.[62]

المقارنة بين الدول الثلاث تكشف تبايناً في استجابة الاقتصادات للتمويل الدولي. في الجزائر، يركز التمويل على الهيدروكربونات، مما يقلل من التنويع، بينما في تونس يدعم الاستقرار لكنه يواجه عقبات سياسية، وفي مصر يعزز الإصلاحات بشكل أكبر. دراسة قياسية مقارنة أجرتها منظمة التنمية الاقتصادية أظهرت أن معامل التأثير (elasticity) للتمويل على النمو هو 0.015 في مصر مقابل 0.008 في الجزائر.[63]

من أمثلة المبادرات العالمية، يبرز تحويل الديون مقابل مشاريع بيئية كوسيلة لتخفيف الديون مع تعزيز الاستدامة. في مصر، ساهم اتفاق مع البنك الدولي في 2023 في تحويل جزء من الديون إلى مشاريع حماية

---

[59] (Karim and Benali 2025, 112-130)

[60] (World Bank 2024, 23-45)

[61] (Ben Romdhane and Saidi 2023, 78-95)

[62] (IMF 2024, 56-72)

[63] (OECD 2025, 89-110.)

البيئة في دلتا النيل، مما قلل الديون بنسبة 5% وزاد الاستثمار البيئي. دراسة قياسية أكدت تأثير إيجابي على النمو المستدام.[64]

في الجزائر، لم تكن هناك مبادرات كبيرة لتحويل الديون، لكن تقارير صندوق النقد تشير إلى إمكانية تطبيقها لدعم مشاريع الطاقة المتجددة، حيث يمكن تحويل ديون بنسبة 20% لمشاريع اجتماعية. تحليل قياسي يتوقع نمواً إضافياً بنسبة 1.5%.[65]

أما في تونس، فقد اقترحت دراسة من منظمة الأمم المتحدة تحويل ديون مقابل مشاريع اجتماعية، مثل تطوير التعليم، مما يمكن أن يقلل الفقر بنسبة 10%. النموذج القياسي يظهر علاقة إيجابية بين هذه المبادرات والتنمية البشرية.[66]

في سياق مقارن، تظهر هذه المبادرات نجاحاً أكبر في مصر بسبب التعاون مع المؤسسات الدولية، بينما تحتاج الجزائر وتونس إلى إصلاحات لتفعيلها. دراسة قياسية عامة أكدت أن مثل هذه التحويلات تزيد النمو بنسبة 0.5-1% في الدول النامية.[67]

الخاتمة: التمويل الدولي يمثل فرصة للتنمية في شمال إفريقيا، لكنه يتطلب سياسات محلية لضمان الاستدامة. المقارنة القياسية تؤكد الحاجة إلى تنويع الاقتصادات وتفعيل مبادرات مثل تحويل الديون.[68]

---

[64] (World Bank 2023, 34-50.)

[65] (IMF 2025, 67-85)

[66] (UNDP 2024, 45-62)

[67] (Chhibber and Pahwa 1994, 120-140.)

[68] (Levine 1997, 200-220)